

تسريبات ظريف تثير «اقتتالا داخليا» في إيران

روحاني يربط بين توقيت تسريب التسجيل ومباحثات الاتفاق النووي



ظريف قد يخسر منصبه

في الانتخابات الرئاسية الإيرانية. وغالبا ما يتهم المحافظون الإصلاحيين بعدم الفعالية ولاسيما في مواجهة أزمة اقتصادية سببها الأساسي العقوبات الأميركية، في حين تعتبر الحكومة الإصلاحية أن أعضاء البرلمان يقومون بكل ما في وسعهم لعرقلة جهودها الدبلوماسية. ويريد المحافظون أيضا إلغاء العقوبات، لكن في آن واحد يرغبون في عرض فترة حكم روحاني لثماني سنوات بأنها "وقت ضائع".

وأبرمت إيران والقوى الكبرى (الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، روسيا، الصين، وألمانيا)، الاتفاق عام

في عهد روحاني، وبعد مفاوضات شاقة قادها الدبلوماسي المخضرم ظريف الذي تولى منصبه في 2013 مع الولاية الأولى للرئيس الحالي. لكن الاتفاق بات في مهبط الريح منذ الانسحاب الأحادي للولايات المتحدة منذ عام 2018 في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب الذي أعاد فرض عقوبات قاسية على طهران، وتراجعت الأخيرة ردا على ذلك، عن تنفيذ العديد من التزاماتها الأساسية بموجبها. وأكد مشاركون في المباحثات التي استؤنفت جولتها الثالثة الثلاثاء، تحقيق تقدم، مع إقرارهم بوجود عمل كثير مطلوب لبلوغ نتائج ملموسة.

لجنة أميركية - إسرائيلية لبحث تسليح إيران لميليشياتها

تتشكل تهديدا كبيرا، فيما أكد سوليفان على أن الرئيس الأميركي جو بايدن "يدعم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها".

والإثنين، بدأ وفد أمني إسرائيلي بقيادة بن شبات ورئيس جهاز المخابرات الخارجي (الموساد) يوسى كوهين زيارة غير معلنة المدة إلى واشنطن.

ويحسب وسائل إعلام إسرائيلية، وجه رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو، بن شبات بالتعبير عن معارضته لعودة واشنطن إلى الاتفاق النووي.

واشنطن - اتفقت الحليفتان الولايات المتحدة وإسرائيل على تشكيل لجنة مشتركة لبحث التهديدات التي تشكلها الطائرات من دون طيار والصواريخ الدقيقة التوجيه، التي تزود بها إيران ميليشيات موالية لها في منطقة الشرق الأوسط.

ويأتي ذلك عقب اجتماع في سفارة تل أبيب بواشنطن، جمع رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي مئير بن شبات ومستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان. وفي وقت سابق الثلاثاء أعلن الجيش الإسرائيلي إسقاط

الإصلاحى بسبب العقوبات الأميركية أساسا، يبدو الملف النووي عنصرا مؤثرا في تدارك الإصلاحيين هزيمة الانتخابات التشريعية العام الماضي أمام المحافظين. ويبرهن الإصلاحيون في إيران على انفتاح الرئيس الأميركي جو بايدن لحسم الخلاف النووي مع الولايات المتحدة قبل انتخابات الرئاسة، لكن في ظل التجاذب بين طهران وواشنطن تبدو العقوبات الأميركية ومسألة رفعها من عدمه، مؤثرة في المسار الانتخابي.

ويسعى المحافظون إلى قطع الطريق على أي مفاوضات قد يدخل فيها الرئيس الإيراني مع بايدن، وذلك بهدف التقليل من فرص فوز القوى الإصلاحية المعتدلة

وتأتي هذه التصريحات لتظهر ان المتشدين هم المتحكمون في كل التفاصيل وأن الإصلاحيين يلعبون دورا هامشيا يقف عند حدود إقناع الغرب بضرورة الحوار مع إيران. كما تظهر أن الحرس الثوري هو الماسك الفعلي بالسلطة لما يتمتع به من نفوذ هائل إلى درجة أن بوسعه تعطيل أي تقارب مع الغرب إذا شعر بأن ذلك يمثل خطرا على مصالحه الاقتصادية والسياسية.

وكتب ظريف "أسف بشدة كيف أن حديثا نظريا عن الحاجة إلى توازن بين الدبلوماسية والميدان، من أجل أن يستخدم من قبل رجال الدولة المقتلين عبر الاستفادة من الخبرة القيمة للأعوام الثمانيات الماضية، تحول إلى اقتتال داخلي". وقال رئيس مجلس الشورى محمد باقر قاليباف الأربعاء إن كل ما

يتعلق بسليمانى "حساس بالنسبة إلينا". وأضاف رئيس البرلمان الذي يعد من أبرز السياسيين المحافظين "لا نريد أن يكون ثمة خدش صغير حتى على الوجه المشع لهذا العزيز".

واعتبر روحاني أن تسريب شريط مسجل لحديث غير علني لوزير الخارجية، في وقت تسجل فيه محادثات فيينا بشأن الملف النووي الإيراني نجاحا، "يهدد إلى إثارة الخلافات الداخلية في البلاد".

ونقلت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية (إرنا) عنه التأكيد على ضرورة كشف المسؤولين عن تسريب هذا الشريط.

ورأى روحاني أن توقيت تسريب تسجيل صوتي لوزير خارجيته، يهدف إلى التسيب بـ"اختلاف" داخلي تزامنا مع المباحثات لإحياء الاتفاق بشأن برنامج طهران النووي.

كما أكد أن نشر الشريط يأتي في إطار حملة من جانب متشدين، وقال روحاني "لأنهم لماذا تكون حملة الانتخابات أهم لدى البعض من المصالح الوطنية ورفاهية الشعب".

ورغم محاولات تهدئة الجدل، يرى مراقبون في طهران أن التسريب قد يكلف ظريف وظفته، كما قد يقضي على حظوظ الإصلاحيين، الذين ينتمي لهم روحاني، في الانتخابات الرئاسية المقبلة. ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية وتراجع شعبية التيار

رغم محاولات تطويقها والحد من تأثيرها السياسي، تواصل التصريحات المسربة لوزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف والتي عبر فيها عن امتعاضه من دور الحرس الثوري وتكبيله للدبلوماسية، إثارة الجدل داخل إيران حيث فيها التيار المتشدد وسيلة لتسجيل نقاط انتخابية ضد خصومهم الإصلاحيين.

طهران - أبدى وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في منشور عبر تطبيق إنستغرام الأربعاء أسفه لتحول تصريحاته المسربة إلى "اقتتال داخلي" في إيران، بعد انتشار تسجيل صوتي تحدث فيه عن دور العسكر في الدبلوماسية وأثار جدلا واسعا في طهران.

وأثار التسجيل الذي يأتي نشره قبل أقل من شهرين على الانتخابات الرئاسية وفي ظل مباحثات مع القوى الدولية الكبرى لإعادة إحياء الاتفاق حول برنامج طهران النووي، انتقادات من المحافظين المعارضين لحكومة الرئيس الإصلاحي حسن روحاني. واشتكى ظريف في تسجيل صوتي مسرب من أن الحرس الثوري يمارس نفوذا على الشؤون الخارجية والملف النووي للبلاد أكثر منه وأن القائد السابق لفيلق القدس قاسم سلیماني، الذي قضى بضربة جوية أميركية قرب مطار بغداد في يناير، كان يسيطر على الوزارة.



محمد باقر قاليباف

كل ما يتعلق بقاسم سليمانى حساس بالنسبة إلينا

نزعة الاستقلال تتصاعد لدى شباب أسكتلندا رغم معارضة بريطانيا

وتوضّح أن الأجيال الأصغر سنا شبت مع مزيد من الشعور بحق أسكتلندا في تقرير المصير وذلك مقارنة بابائهم وأجدادهم. وحصلت استطلاعات الرأي من أسكتلندا وأيرلندا الشمالية وويلز على مزيد من السلطات اللامركزية منذ عام 1998، وهو ما يفسر أيضا الخطوات المختلفة التي اتخذت لمقاومة جائحة كورونا.

وتوضّح هيوز أن "الأجيال الأصغر سنا شبت في ظل هذا الإحساس الأكثر قوة بأسكتلندا كدولة، كما أن تفويض السلطات لحكومتها بشكل لامركزي عزز من هذا الإحساس".

ويتشير جراي إلى أنه لا يزال هناك إحساس بالشعور الوطني البريطاني خاص، والذي شبت في ظل الاتحاد الأوروبي، يعطي أهمية للحريات المتأخرة لكون المرء جزءا من التكتل، وسواء كان الشباب الأسكتلندي يريد أن يدرس أو يسافر أو يعمل في الخارج، فإن بريكست جعل كل هذه الفرص أكثر تعقيدا.

وتشير هيوز إلى أن الاستفتاء على بريكست يعكس أيضا الفجوة بين الشباب ومن هم أكبر سنا، وتقول إنه لو اتجهت لنصف سكان بريطانيا الأصغر سنا إمكانية التصويت لما تحقق بريكست.

دفعه جديدة للحركة المؤيدة للاستقلال. ويرى الحزب الوطني الأسكتلندي أن نتائج بريكست تعد سببا محوريا لإجراء استفتاء آخر.

وتقول هيوز "هناك ترابط قوي بين معدلات التأييد الكبيرة للاتحاد الأوروبي والتأييد المرتفع للاستقلال".

وانتقل باير إلى الإقامة في أسكتلندا في عام 2015 لاستكمال دراسته الجامعية، بعدما كان هاجر إلى إنجلترا مع أمه. وشكل انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي نقطة تحول بالنسبة إليه.

وقبل الاستفتاء حول بريكست شارك باير مع مجموعة من المتطوعين في حملة لصالح البقاء داخل الاتحاد الأوروبي حيث تحدث مع المواطنين في مختلف المدن عن أهمية التكتل الأوروبي، وقد كانت هذه الحملة "رائعة" على حد وصفه، وبينما كانت لقضايا الهجرة ونظام الرعاية الصحية مكانة بارزة في تغطية وسائل الإعلام البريطانية لحملة الانسحاب كانت ثمة قضايا مختلفة تماما تعني الأسكتلنديين مثل الخوف من خسارة حصص صيد الأسماك ووسائل النقل العام. وفي حين صوتت أغلبية بسيطة ضد الاستقلال عن بريطانيا في عام 2014 يعتقد كثيرون أن بريكست أعطى

الذين يفضلون الاستقلال أعلى منها بين هؤلاء الشباب. وينتهي فريدريك باير أيضا إلى مجموعة المؤيدين. ويقول باير الذي يبلغ من العمر 25 عاما والمولود في ألمانيا ويصنف نفسه على أنه "أسكتلندي ألماني"، "اعتقدت على الدوام أنه أمر معقول أن تكون أسكتلندا بلدا مستقلا".

وتقول كريستي هيوز، من المراكز الأستقلندي للعلاقات الأوروبية "الشريحة العمرية دون خمسين عاما تؤيد الاستقلال في معظم استطلاعات الرأي، وهذا ما يمكن مشاهدته بوضوح منذ فترة، كما أن هذا الاتجاه الرامي للتغيير الجذري ليس قاصرا على الشباب في سن المراهقة" فأحيانا تكون نسبة الأسكتلنديين في العشرينات والثلاثينات من العمر

وهو موقع صحفي ناشئ للوسائل المتعددة يؤيد الاستقلال بوضوح - استثناء بين الجيل الأصغر سنا من الأسكتلنديين.

وأشار استطلاع للرأي أجري مؤخرا إلى أن أكثر من 60 في المئة من الأسكتلنديين دون 35 عاما يؤيدون الاستقلال، بينما تعارضه أغلبية الشريحة العمرية من السكان ما فوق 45 عاما.



بريكست يلهب النفرة الانفصالية

لندن - يريد مايكل جراي أن يخرج من تحت عباءة بريطانيا في أقرب وقت ممكن. ويواصل هذا الحماس الذي يبلغ من العمر 29 عاما من أجل استقلال أسكتلندا، ويعتقد أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست)، قد برهن على أن الوقت قد حان لإجراء استفتاء آخر حول خروج أسكتلندا من عباءة بريطانيا. ويؤكد أن "نتائج تصويت الأسكتلنديين لم تؤثر في حصيللة الأصوات" في استفتاء بريكست في عام 2016، حيث صوتت أغلبية نسبتها 62 في المئة من ناخبي أسكتلندا ضد الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، ومن ثم فإن كثيرا من المواطنين، وبينهم جراي نفسه، يريدون إجراء استفتاء آخر بشأن استقلال أسكتلندا عن بريطانيا.

وتعهد الحزب الوطني الأسكتلندي الحاكم بإجراء استفتاء ثان بشأن الاستقلال حال فوزه بالأغلبية في الانتخابات البرلمانية القادمة. وكانت نتائج الاستفتاء السابق الذي أجري في سبتمبر 2014 أشارت إلى تفضيل الأسكتلنديين بأغلبية بسيطة نسبتها 55 في المئة، البقاء داخل بريطانيا مع كل من إنجلترا وويلز وأيرلندا الشمالية.

ولا يعد جراي - الذي يقم في إدنبره والمشارك في تأسيس "سكوتيا"